المجلس العربي
للعلوم الاجتماعية
Arab Council
for the Social Sciences
Conseil Arabe
pour les Sciences Sociales

المجلس العربي للعلوم الاجتماعية

سلسلة أوراق العمل

سواعد الحراك

دراسة في تطوُّر المؤشر الديمغرافي للانتفاض في المغرب

– بن أحمد حوكا –

ورقة عمل رقم 13

حزيران/ يونيو 2020

سواعد الحراك

دراسة في تطوُّر المؤشر الديمغرافي للانتفاض في المغرب

– بن أحمد حوكا –

سلسلة أوراق عمل المجلس العربي للعلوم الاجتماعية

ورقة عمل رقم 13

حزيران/يونيو 2020

الرجاء إرسال المراسلات إلى:

بن أحمد حوكا- باحث في علم الاجتماع السياسي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس.

hougua2010@gmail.com

© المجلس العربي للعلوم الاجتماعية 2020

جميع الحقوق محفوظة

نشر هذا العمل للمرة الأولى في حزيران/يونيو 2020.

إنّ هذا العمل متوفّر تحت رخصة المشاع الإبداعي نَسب المصنَّف 4.0 دولي (CC By 4.0). وبموجب هذه الرخصة، يمكنك نسخ، وتوزيع، ونقل، وتعديل المحتوى بدون مقابل، شرط أن تنسب العمل لصاحبه بطريقة مناسبة (بما في ذلك ذكر إسم المؤلّف، وعنوان العمل، إذا انطبقت الحالة)، وتوفير رابط الترخيص، وبيان إذا ما قد أجريت أي تعديلات على العمل. للمزيد من العلومات، الرجاء مراجعة رابط الترخيص هنا: https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

إن الأفكار والآراء الواردة في هذا العمل هي آراء المؤلف/ة ولا تعبّر بالضرورة عن وجهات نظر المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ولا تلزمه بها.

لمحة عن سلسلة أوراق العمل

تهدف سلسلة أوراق عمل المجلس العربي للعلوم الاجتماعية إلى نشر أوراق أكاديمية جديدة ومثيرة تخصّ المجال والمنطقة، واستعراض أفكار من خلال المناقشة العلمية. ويرحّب المجلس العربي للعلوم الاجتماعية بالأوراق التي تعالج مسائل ذات طبيعة موضوعية أو نظرية أو منهجيّة أو فنيّة، والتي تعتمد مقاربات إمبيريقية، أو نظرية، أو الإثنين معًا. ويستقبل المجلس العربي للعلوم الاجتماعية الأوراق باللغة العربية، والإنجليزية، والفرنسية .

المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
بناية علم الدين، الطابق الثاني
شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بيروت، لبنان
هاتف: 009611370214
www.theacss.org

الملخّص:

تتناول هذه الورقة دراسة الاحتجاجات في المغرب من زاوية الديمغرافيا السياسية، وتبحث على وجه التحديد في بناء المؤشر الديمغرافي للانتفاض على المستوى الوطني وكذلك على مستوى المناطق التي عرفت اضطرابات اجتماعية ملفتة للنظر. ويقوم البحث على فرضية مفادها أن تضخّم الفئة العمرية 15-29 على حساب الفئة 30-45، يعدّ علامة على قابلية الأوضاع الاجتماعية للانفجار، خصوصًا إذا ظل ذلك التضخم الديمغرافي سائدًا لمدد طويلة نسبيًّا. وتعتمد الدراسة معطيات الإحصاء العام للساكنة والسكنى التي تمتد من 1982 إلى 2014.

الكلمات المفتاحية: الانتفاض - الثقافة السياسية - الحراك - الفئة العمرية - المؤشر الديمغرافي.

سواعد الحراك

دراسة في تطوُّر المؤشر الديمغرافي للانتفاض في المغرب

مقدّمة

توجد في كل مجتمع طاقات كامنة للمقاومة والاحتجاج ضد السياسيات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة من لدن الدولة. وتتشكل هذه الطاقة تدريجيًّا داخل بنية النص الخفي الذي يحكمه في البدء، منطق الهمس، انطلاقًا من الوعي الاجتماعي بهشاشة الخطاب العلني للسلطة وإدراك عدم انسجامه مع ممارساتها الفعلية. ومع تكرار هذه الممارسات وتطور الخرائط المعرفية للأفراد والجماعات المقصية من دوائر النفوذ، تفقد التعبئة الإيديولوجية لفائدة سياسات الدولة بريقها الرمزي وتصبح مدعاة للنقد. وتشكل هذه العناصر مقدمات لا مفرّ منها من أجل المرور إلى تحدي السلطة في الفضاءات العامة، عن طريق الاستعراض العلني للجسد الغاضب. يعني ذلك، أنّ التظاهر ضد سياسات السلطة القائمة يستمد مقوماته بشكل مباشر من ظواهر الوعي السابقة على التشكل الوجداني لما يسميه سيجموند فرويد بالجمهور النفسي (Freud 2012).

إنّ الإحساس باللاعدالة الذي يكمن وراء بروز السيكولوجيا الجمعية الضرورية للاحتجاج يجسد انتماء الاحتجاج إلى ظواهر الوعي. وقد أوضحت الدراسات في علم السياسية بأنّ الوعي باللامساواة المبنية على المفاضلة الإثنية والمجالية، يشكل أحد العوامل الأساسية في التحفيز الهوياتي للمطالب السياسية والاجتماعية. وهو ما يجري بالضبط في العديد من الأنظمة السلطوية المؤسسة على الموروث (Hodler 2018). ولا غرو أن المغرب يشكل جزءًا من الكيانات السياسية التي تؤسس هيمنتها على اللاتوازنات الاقتصادية والمجالية والاجتماعية. هذا ما تؤكده دراسة حديثة العهد لكارين بودناروك جزاييري، حول التداعيات الاجتماعية المتعلقة بهذا النوع من الإقصاء السياسي (Jazayeri 2016). لذلك، من المتوقع جدًّا أن يساهم الإحساس بالإكراه الاقتصادي المؤسس على الوعي باللاعدالة، في تصعيد الاستعداد للاحتجاج في مناطق مختلفة من المغرب. فالإدراك الاجتماعي الذي يربط انتكاسة الأوضاع الاجتماعية المعاشة، بالسياسات التمييزية المتعلقة بالاستفادة من الموارد النفيسة،

يعدّ من أهم العوامل المساهمة في تشكل الانتفاض♦ والاضطرابات السياسية (Corcoran and All 2015).

ولكن رغم مركزية ظواهر الوعي والبناء الاجتماعي للأوضاع الاقتصادية في اندلاع الانتفاض في إقليم الحسيمة وجرادة وزاكورة وغيرها، فإنها تبقى مع ذلك غير كافية، لأن الوعي السياسي لا يمكن أن يشتغل في الفراغ في غياب مشاكل موضوعية وبنيات ديمغرافية قادرة على احتضان الفعل الاحتجاجي بسجلاته الجمعية المتنوعة. إن ظواهر الإدراك الممكن اختزالها في منظومة الدوافع الواعية أوما يسميه رايمون بودون بنسق الأسباب (Boudon 2013)، ليست كافية لوحدها لإضاءة البنية العميقة لتواتر الوقائع والأفعال الاجتماعية والسياسية.

ويبدو أن العلاقة بين الموارد والديمغرافيا والتطلع إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية في سياق الأزمة الاقتصادية وانحسار اللجوء إلى الحلول الفردية (الهجرة مثلًا)، تشكل الأرضية البنيوية التي بدأت تترعرع عليها الحركات الاحتجاجية في بداية الألفية الثالثة، لا سيّما في المدن الهامشية في المغرب. وهو ما يجعل بوصلة الصراع الاجتماعي تعدّل إبرتها نحو الموارد الاقتصادية. ويشير التحليل الموضوعاتي لمطالب الحراك إلى دخول الاحتجاجات طورًا جديدًا يكابد في جعل المطالب الاقتصادية والاجتماعية تحتل الأولوية، عوض التركيز فقط على مطلب الديمقراطية (sommier 2009). يبدو هذا الطور مدعومًا بتحول ثقافي حثيث يجعل من الجماعاتية الأفقية (Hougua 2018) بوتقة مركزية للتعبئة الاجتماعية من أجل الاحتجاج. ومن الواضح أيضًا أن فئة الشباب تشكل محور الطاقة الدينامية والسيكولوجية للانتفاض الذي عرف وتيرة منتظمة في السنين الأخيرة.

تهدف هذه الدراسة إلى حساب المؤشر الديمغرافي للانتفاض وفحص تطوره مع التركيز، على وجه التحديد، على المناطق التي عرفت احتدام التظاهر في العشرية الأخيرة. وتقوم الورقة على فرضية مفادها أن تضخم الفئة العمرية 15-29 على حساب الفئة 30-45، يعدّ علامة على قابلية الأوضاع الاجتماعية للانفجار، خصوصًا إذا ظل ذلك اللاتوازن الديمغرافي سائدًا لمدة تقارب نصف عقد من الزمن. ويعكس هذا المؤشر الاختلال الديمغرافي بين الفئة العمرية الصاعدة والمطالبة بالشغل والفئة الثانية التي من المفترض أن تساهم في خلق فرص الشغل بعد اندماجها في النسيج الاجتماعي والاقتصادي. وبالنظر إلى غياب معطيات دقيقة وذات مصداقية حول معدلات البطالة الخاصة بكل فئة داخل كل إقليم، فإن هذا المؤشر يُعدّ مفتاحًا لقراءة الضغط الديمغرافي للفئات العمرية الصاعدة على

♦ نستعمل في هذه الورقة اصطلاحات الاحتجاج والانتفاض والحراك بالمعنى نفسه تقريبًا، وذلك رغم وجود فروق لغوية ومفاهيمية بينها.

الخيرات العمومية. ويوضح الإطار النظري للدراسة، دواعي اللجوء لهذا المتغير الديمغرافي لدراسة ظاهرة الانتفاض، كما تبيّن منهجية الدراسة الأبعاد القياسية المعتمدة في البحث.

1.الإطار النظري والمنهجي للدراسة:

ترتبط الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في نظرية بيتر تورشين بالتفاعل بين ثلاثة مكونات تهمّ على وجه التحديد الطاقة الكامنة للاحتجاج في المجتمع واستعداد النخب للانشقاق عن الائتلاف المهيمن، ثم الأزمة المالية للدولة (Turchin 2013). ويعبر على ذلك بالمعادلة الرياضية الآتية:

$$\Psi = MMP \times EMP \times SFD$$

وترمز العوامل الثلاثة إلى الضغوط التي تمارسها ديناميات الصراع الاجتماعي MMP والنخبوي EMP والأزمة المالية للدولة SFD على استمرار النظام العام بمقوماته المادية والرمزية. وتنطوي القدرة الكامنة على الانتفاض الاجتماعي على ثلاثة عوامل فرعية تهمّ نسبة التحضر والقيمة النسبية للرواتب وطبيعة هرم الأعمار (Turchin and All 2017). وبصرف النظر عن المكونات الفرعية التي تغذي من الناحية البنيوية وجود مقومات الانتفاض، فإن النمو الديمغرافي يعدّ حمالة أوجه بالنسبة إلى الاستقرار السياسي في العديد من المجتمعات. ويبدو أن ازدياد عدد السكان في المجتمعات التي تفتقر إلى اقتصاديات منتجة وحكامة سياسية عادلة، ينذر بموجات من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. وتؤكد بعض الدراسات في الديمغرافيا السياسية في هذا الشأن، أن عدد السكان الذين سيعيشون في المستقبل القريب تحت أنظمة الفساد وسوء التدبير، سيكون من الحجم الذي سيؤثر على الاستقرار في العديد من المناطق في العالم (Goldstone and All 2014). بيدَ أن هذه التوقعات لا يمكن أخذها على محمل الجد في عموميتها إلا حين يخصّ النمو الديمغرافي فئات عمرية في عينها، في تفاعل وثيق مع طبيعة الاقتصاد السياسي. ويتعلق الأمر بفئة الشباب المتعلم التواق إلى الحياة الكريمة كما تحددها ثقافات الشعوب. فتكاثر نسبة من يمكن عدّهم ضمن هذه الفئة العمرية في مجتمعات فاشلة من الناحية الاقتصادية وغير القادرة على الاستجابة لتطلعات الأجيال المتمدرسة والمتطلعة إلى الشغل والعيش الكريم، لن يكون من دون عواقب وخيمة على مستوى الحفاظ على معايير اشتغال المؤسسات القائمة (Urdal 2006).

إنّ أقل ما يمكن أن تتعرض له المؤسسات القائمة من أضرار في المجتمعات التي تعرف تضخم فئة الشباب، يتجسد في مواجهة حركات احتجاجية واضطرابات سياسية من المحتمل أن تتطور إلى أعمال عنف وحروب أهلية (Turchin 2006)، خصوصًا حين يتحكم الرهاب في الاستجابات السياسية للسلطات القائمة، ويسيطر عليها منطق الانفعال المفرط، فتقوم بإسقاط خوفها من الاضطراب (Couchard 2005)، عبر التوظيف المرعب للقانون الجنائي، عوض التواصل المؤسس على الثقة والمواطنة. في سياقات هشة من زاوية التواصل السياسي، لا يستطيع المرء التنبؤ بصيرورة التغذية الراجعة الإيجابية أو السلبية الصادرة عن مختلف الأطراف. وتختلف الأنظمة في طريقة تعاملها مع هذه الوضعيات. يقول جاك كولدستون في هذا الشأن (Goldstone 2016, 36):

> *"عندما تكون المؤسسات مرنة، كما هي الحال في الدول الديمقراطية الحديثة، يمكن امتصاص الضغوط الاجتماعية من خلال العمليات الانتخابية وتغيير السياسات العمومية. ولكن حينما تكون المؤسسات صلبة، كما هي الحال في الملكيات أو الإمبراطوريات الوراثية التي تحافظ على النظم التقليدية في جمع الضرائب والأساليب المعهودة في التنظيم الاقتصادي وانتقاء النخب، فإن الوضع يصبح أكثر عرضة لحدوث التمردات والثورات الاجتماعية".*

يعتقد بعض الباحثين أن نسبة فئة الشباب إلى الساكنة العامة تعدّ عاملًا مهيكلًا للاضطرابات المستقبلية خصوصًا حين يتفاعل مع نظام سياسي يسلك اللاعدالة في التوزيع ولا يتحكم في التضخم الاقتصادي (Urdal 2006). إن تزايد أعداد الفئة العمرية للشباب ***Youth Bulge*** واقترانها بغياب الفرص الاقتصادية مع حصول الوعي باستئثار النخب بكمية هائلة من الموارد في ظل الأزمة المالية للدولة، يشكلان مقدمة لاندلاع الصراع الاجتماعي الذي يهدد لا محالة استقرار المؤسسات القائمة (Turchin 2013).

ويعود سرّ مركزية الديمغرافيا السياسية في دراسة الاضطرابات الاجتماعية إلى كون تزايد نسبة الشباب المقبلين على الشغل في سياق حكامة اقتصادية وسياسية هشة، يساعد في ارتفاع التضخم وضعف القدرة الشرائية وازدياد منسوب المنافسة بين المجموعات الاجتماعية حول الموارد. وهو ما ينتج منه من دون شك تراكم الاستياء والإحباط الاجتماعي.

إنّ الزيادة المفاجئة في الفئة العمرية المقبلة على الشغل، تشكّل في حدّ ذاتها بوتقة للاضطراب الاجتماعي وتهدد الاستقرار السياسي كما يرى ذلك أندري كوروتاييف وزملاؤه (Korotayev and

(Zinkina 2011). لقد أدّى تضخم هذه الفئات العمرية دورًا كبيرًا على مرّ التاريخ في اتقاد الأزمات السياسية. يقول جاك كولدستون (Goldstone 2002, 11):

> *"من شأن النمو السريع لفئة الشباب أن يقوض التحالفات السياسية، مساهمًا بذلك في الاضطراب السياسي. وغالبًا ما تكون هذه الفئة العمرية عرضة لأفكار جديدة ومعايير دينية غير مألوفة في تحدّ سافر للأنماط المعهودة للسلطة. وحيث إن معظم الشباب ليست لديهم مسؤوليات أسرية ومهنية، فإنهم يصبحون أكثر قابلية للتعبئة والحشد في الصراعات الاجتماعية والسياسية. لقد أدنت هذه الفئة العمرية دورًا بارزًا في اندلاع العنف السياسي عبر التاريخ، حيث تم تسجيل ارتباط بين أوقات الأزمات السياسية وبروز تضخم ديمغرافي غير عادي للشباب (نسبة الفئة من 15 إلى 24 سنة إلى مجموع السكان)".*

لكن، ورغم إجماع الباحثين على محورية الفئات الشابة في الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، فإنهم يختلفون في ما بينهم من الناحية القياسية، ليس فقط في ما يتعلق باختيار مدى الفئة العمرية المناسبة ولكن أيضًا في طبيعة الكتلة الديمغرافية التي تتم المقارنة معها. وبينما يقترح بعض الباحثين حساب نسبة الفئة الشابة إلى مجموع السكان (Goldstone 2001)، يميل بعضهم الآخر إلى استخراج تلك النسبة بالمقارنة مع نسبة الراشدين (Urdal 2006). ومما لا شك فيه أن الاختلاف في هذا الشأن يستند إلى اعتبارات نظرية وله نتائج أمبريقية قد تكون مختلفة.

في دراسته الشهيرة حول "الثورة والتمرد في أوائل العالم الحديث"، يحيط جاك كولدستون الفئة العمرية الشابة بأهمية بالغة في تفسير التحولات السياسية في إنكلترا وفرنسا والصين، من خلال بحث تأثيرها العميق على العلاقة التي تربط المجموعات الاجتماعية والنخب السياسية والاقتصادية في دولة معينة (Goldstone 2016). وقد اقتفى الباحثون المنحى القياسي لهذا العمل الملهم من خلال أجرأة المرحلة العمرية المعنية مستعملين نسبة المدى 20-29، إلى مجموع السكان (Turchin 2017).
لاحظ باحثون آخرون في دراسة الثورات، وجود تشابهات مركزية من الناحية الديمغرافية بين ما سمي "بالربيع العربي" والهزات الاجتماعية والسياسية التي ضربت اليابان في العام 1968، والصين في العام 1989، وكذا الولايات المتحدة إبان حرب الفيتنام (بين 1960-1970) (Munro and Zeisberger 2011). وانبروا يحسبون بناء على ذلك، العتبة الديمغرافية التي يصبح معها الانتفاض محتملًا. وتوصلوا إلى أن التفاعل بين هذه العتبة والتضخم الاقتصادي، يساعد في انتشار الاضطراب الاجتماعي مثل النار في الهشيم. يبقى الدور فحسب على من يطلق الزناد. وتلخص العوامل الآتية

المحددات البنيوية للاضطراب الاجتماعي كما وردت عند مونرو وزيسبرغر (Munro and Zeisberger 2011) :

- عدد الشبان في الفئة العمرية 15-29 (المقبلون على الشغل)؛
- التحول الديمغرافي لمدة 15 سنة للفئة العمرية الشابة (المقبلون على الشغل)؛
- عدد السكان في الفئة العمرية 30-44 (خالقو فرص الشغل)؛
- التضخم الاقتصادي؛
- محفِّز (عوامل عرضية)

ويحسب المؤشر الديمغرافي للانتفاض من خلال قسمة فئة المقبلين على الشغل على الفئة الموفرة لمناصب الشغل:

$$\text{المؤشر الديمغرافي للانتفاض:} \quad \frac{15\text{-}29}{30\text{-}44}$$

يعبّر هذا المؤشر في واقع الأمر، عن مدى توفّر فرص الشغل بالنسبة إلى الأجيال الصاعدة والمقبلة على الحياة، كما يسمح بتشكيل فكرة أولية عن الضغط الذي يمارسه التحول الديمغرافي للأجيال المقبلة على الشغل، على الاقتصاد السياسي للدولة. وكلما عرفت تلك الفئة تضخمًا ملحوظًا، مال مؤشر الانتفاض إلى الارتفاع. وحينما تتجاوز قيمته 1.5، ينذر ذلك بدخول الاجتماع السياسي منطقة الخطر، خصوصًا حين يتفاعل المؤشر مع معطيات الاقتصاد والثقافة.

ورغم اهتمام الباحثين المغاربة بظواهر الاحتجاج، فإن الديمغرافيا السياسية بمفهومها القياسي تظلّ غائبة في الأعمال البحثية حول الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. فعادة ما يكتفي الباحثون بالحديث عن فئة الشباب في قوالب مفاهيمية عامة تفتقر إلى الأجرأة الضرورية لدراسة آثارها على اندلاع الحراك (الحبيب الستاتي2017 ؛ السعدي 2019).

في سعينا لتلافي هذا النقص في الدراسات المغربية، نؤسس هذه الدراسة من الناحية المنهجية على بناء المؤشر الديمغرافي للانتفاض من خلال حساب نسبة الفئة العمرية 15-29 إلى عدد الراشدين المغاربة في الفئة 30-44 ، أي إلى الفئة العمرية القادرة على خلق مناصب الشغل. وستسمح التقنية المعتمدة بدراسة الأسس الديمغرافية للانتفاض ليس فقط على المستوى الوطني، بل أيضًا على مستوى المناطق والأقاليم التي عرفت هزات اجتماعية حاشدة، لا سيّما الحسيمة وجرادة وورزازات- زاكورة. وتستعمل

الدراسة منهج البحث الإحصائي الوصفي المقارن من خلال الأخذ في الاعتبار تطور مؤشر الانتفاض عبر الزمن وتأثير ذلك على حدّة الاحتجاجات.

وقد تم استغلال قاعدة البيانات الديمغرافية الخاصة في المغرب والتي تمتد على ما يتجاوز 32 سنة؛ أي من 1982 إلى 2014. كما تمّ الاعتماد على بعض البيانات المتعلقة بارتفاع الأسعار والتضخم، إضافة إلى المعطيات الشخصية حول الاحتجاج في المغرب بين 1997-2018 وكذا معطيات جامعة هارفارد السنوية حول تطور التظاهرات في المغرب منذ 1990. وتمّ تحليل المعطيات باستعمال النسخة 25 لبرنامج حزمة الأدوات الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

2. الاحتجاج في المغرب في ضوء تطور المؤشر الديمغرافي للانتفاض

لا يتوفر المغرب على رصيد تاريخي عريق في الحركات الاجتماعية ذات المشروع المجتمعي البديل، وذلك رغم كون التاريخ السياسي للبلد قد ظلّ مفعمًا بالقلاقل السياسية وغياب الاستقرار (Orlov 1999). وهو ما جعل اللوحة العامة للحراك الاجتماعي تتميز بسيطرة الظاهرة الانتفاضية المتقطعة زمنيًّا والتي استمرت تقريبًا إلى حدود تسعينيات القرن الماضي، حيث ستحلّ محلها التظاهرات المنظمة التي تجنح أكثر فأكثر إلى السلمية وكبت النوازع العدوانية (Rachik 2016).

انتقل المغرب من التمردات التي رأت النور في عش القبلية الهامشية بحسب تعبير إرنست غيلنر، إلى الانتفاضات الحضرية المدعومة بشكل غير مباشر بالتوجهات الإيديولوجية الماركسية التي تمّ الترويج لها في أوساط الطلبة وأحزاب اليسار والنقابات العمالية. لقد وجد العامل المجتث والعاطل المتشرد والمجرم قناص الفرص، إضافة إلى العملاء المندسين، في هذه المظاهرات مناسبة لحرق ونهب الممتلكات العامة، ما شكل ذريعة ملائمة لتدخلات قوى الأمن وأجهزة القضاء ضد النشطاء.

شهدت هذه الفترة أيضًا، تنظيم إضرابات عامة وقطاعية، إضافة إلى اعتصامات وتظاهرات سلمية، على المستوى الوطني أو الجهوي، عادة ما تقودها النقابات العمالية التابعة لأحزاب المعارضة التي بدأت تشق طريقها إلى العمل داخل المؤسسات (El Maslouhi 2009). وقد ظلت هذه الأشكال الاحتجاجية تستقطب الطاقات الشابة من مختلف الأطياف الجمعوية والحقوقية والطالبيّة. ومع حلول القرن الـ21 ودخول المعارضة الاشتراكية إلى منظومة الحكم في إطار ما سمي بالتناوب التوافقي استعدادًا للعهد الجديد، ستأخذ الاحتجاجات إيقاعًا سلميًّا ملموسًا خصوصًا في العشرية الأولى من حكم

الملك محمد السادس. ومع وصول الإسلاميين إلى دفة التدبير السياسي، سيستعيد الانتفاض السلمي عنفوانه من جديد لا سيّما في المدن الهامشية للمغرب. ويبين الشكل أدناه تطور الاحتجاج منذ يناير 1997 حتى يناير 2018.

الشكل 1. التطوُّر الفصلي للاحتجاج في المغرب بين 1997 و2018

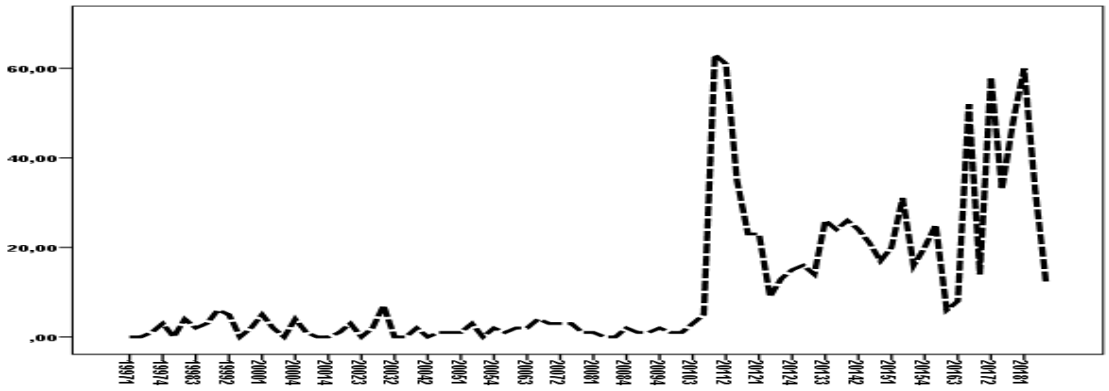

المصدر: بيانات شخصية بناها الباحث اعتمادًا على معطيات ACLED
(https://acleddata.com/curated-data-files/)

يمكن التمييز في تطور الاحتجاج السلمي بين مرحلتين من خلال هذه البيانات:

- المرحلة التي تمتد بين 1997 و2010: وتميزت بنوع من انفتاح بنية الفرص السياسية الضرورية لانتقال العرش، حيث تمّ السماح للعديد من الأشكال الاحتجاجية بالتعبير عن مطالبها. كما تميزت المرحلة بدعم الطبقة الوسطى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.
- المرحلة الثانية الممتدة بين 2011 و2018: عرفت هذه المرحلة احتجاجات وانتفاضات حاشدة. ابتدأت مع حركة 20 فبراير في إطار التحولات السياسية الإقليمية، ثم انتقلت بعد سبات قصير، إلى داخل المغرب، حيث احتدم الحراك في المدن المتوسطة، لا سيّما في الحسيمة وجرادة وزاكورة-ورزازات ومناطق أخرى من المغرب الهامشي. وقد تميزت هذه المرحلة بضرب القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة من طرف حكومة الإسلاميين.

حينما يفحص المرء معدل التضخم الاقتصادي في المغرب في خلال هاتين المرحلتين، يتبين بالملموس أن السلطات عملت جاهدة على التحكم فيه بحيث لم يتجاوز معدله 2.27. وهو معدل ضعيف نسبيًّا

حينما نقارن المغرب بمصر التي بلغ التضخم فيها 10,75 % بين 2009 و2016. إلّا أن استقرار معدل التضخم في المغرب عند تلك الحدود لمدة 20 سنة لا يعني أن تأثيره على نشأة السخط الشعبي يميل إلى الانحسار. بالعكس تمامًا، لقد أوضح استعمال أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (*AutoRegressive Distributed Lag*) وجود تأثير طويل المدى لمؤشر الأثمان عند الاستهلاك على اندلاع الحركات الاحتجاجية بين 1997 و 2018 (Hougua 2019). وهو ما يعني أن ارتفاع تكاليف العيش لمدة طويلة نسبيًّا يساعد في انتشار مشاعر الغضب الاجتماعي، ويزيد بالتالي من احتمال دخول الاجتماع السياسي مرحلة الاضطراب. ويبيّن الشكل أدناه إيقاع معدل التضخم على مدى 20 سنة تقريبًا.

الشكل 2 . تطوُّر معدل التضخم الاقتصادي في المغرب (1997-2018)

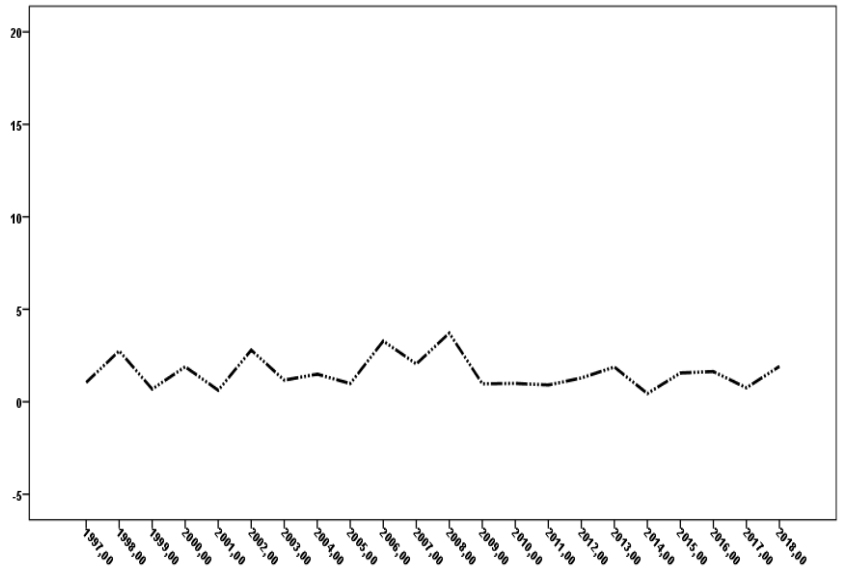

المصدر: بيانات البنك الدولي
(https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?view=chart)

تركز أطروحة المؤشر الديمغرافي للانتفاض (Munro and Zeisberger 2011)، على فترة السنوات الخمس عشرة السابقة على الحراك وذلك لسببين رئيسين:

- أولهما أن التحولات الديمغرافية للفئة 15-29 ستكون في أوج مفعولها السياسي بعد 15 سنة، حيث ستتراوح أعمار هذه الفئة الطالبة للشغل بين 30 و 44 سنة. وهو ما يجعلها تمارس ضغطًا ديمغرافيًّا على الدولة من زاوية حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

- أما السبب الثاني فيكمن في كون الفئة المنتجة للشغل، أي الفئة التي تنحصر أعمارها بين 30 و44 سنة، ستكون في المتوسط قد اشتغلت لمدة 15 سنة وتمكنت من تحقيق بعض من حاجياتها و مصالحها. وهو ما يجعلها تنزع نسبيًّا إلى المحافظة على الأوضاع القائمة، خصوصًا إذا كانت تأخذ نسبتها المستحقة من الريع (Douglass and All 2009). وفي غياب التوازن الديمغرافي لفائدة الفئة الثانية، سيميل مؤشر الانتفاض إلى الارتفاع، لا سيّما إذا لم يستطع الاقتصاد الوطني استيعاب الجحافل الصاعدة من الشباب المتعلم. ويوضح الجدول الآتي تطور هذا المؤشر على مدى 28 سنة الماضية.

الشكل 3. تطوُّر المؤشر الديمغرافي للانتفاض في المغرب (1990-2018)

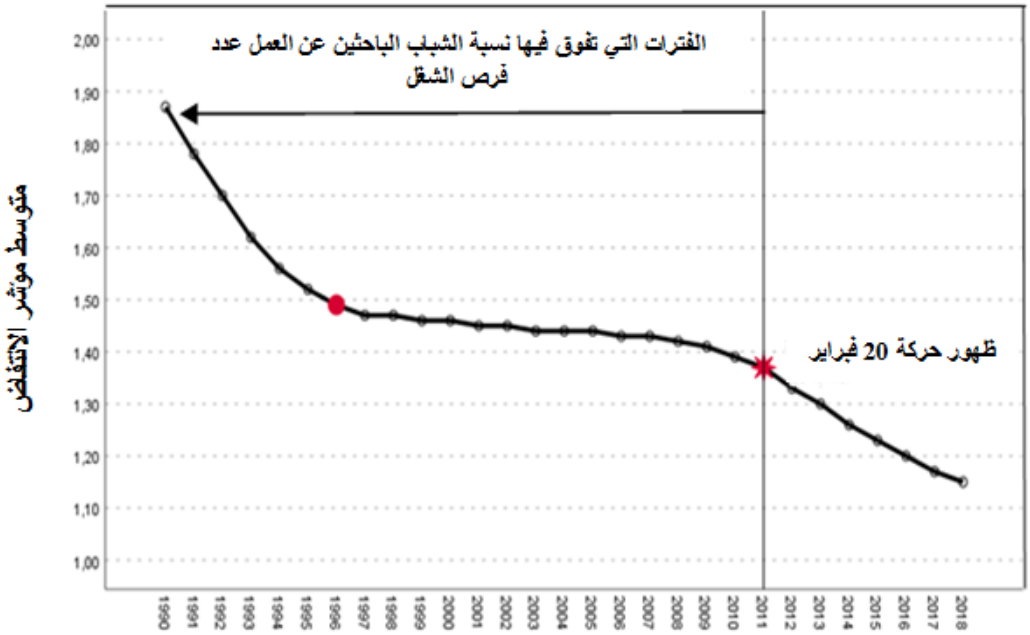

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الإحصاء العام للساكنة والسكنى

لقد بقي المؤشر الديمغرافي للانتفاض مرتفعًا على مدى عقود في المغرب الحديث، حيث ظل يتجاوز نسبة 1.5 حتى منتصف تسعينيات القرن الماضي، ليستقر بعدها لمدة 14 سنة بين 1.4 و1.5. ولعل ارتفاع نسبة بطالة الشباب خير دليل على ذلك. ويعني ذلك من الناحية الديمغرافية، أن نسبة الفئة العمرية الباحثة عن الشغل (15-29) قد ظلت تتفوق على الفئة العمرية الموفرة لمناصب الشغل (30-44) لمدة طويلة نسبيًّا. ورغم الانخفاض الضعيف لهذا المؤشر، فإنّ ثبات قيمته عند مستوى 1.4 فما

فوق، يعدّ دليلًا على اختلال التوازن الديمغرافي لمدة تقترب من العشرين سنة لفائدة الفئة العمرية الصاعدة.

إنّ ارتفاع المؤشر الديمغرافي للانتفاض لم يكن من دون مفعول على اندلاع الاحتجاجات، إلا أن ما يثير الانتباه من خلال الرسم المبياني أعلاه، إنما يتجلى في مدة استقرار المؤشر على مستوى المعدلات العليا. فإذا كان انخفاض ذلك المعدل يغذي الآمال بالاندماج المهني وتحوّل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى الأحسن، فإن استقرار المؤشر في القيم العليا لمدة تفوق 15، ينذر بحراك جماهيري ضد السياسات العامة ومسؤولي الدولة.

بصرف النظر عن التداعيات السياسية لما سمي بالربيع العربي، لا يمكن فصل اندلاع احتجاجات حركة 20 فبراير عن استقرار المؤشر الديمغرافي في قيمه العليا. ويمكن أن نتذكر في هذا الإطار أعمار النشطاء الشباب، المستقلين عن الأطياف السياسية والنقابية، الذين أطلقوا المبادرة. بالطبع لا يعني هذا القول إنّ الفحص الديمغرافي يلغي دور العوامل الأخرى، لا سيّما الدور التفسيري الذي تحظى به الثقافة السياسية ومشاعر الإحساس بالظلم (بن أحمد حوكا وآخرون 2018)، ولكن الديمغرافيا السياسية تشكل الساعد الأيمن لكل حراك. وهو ما سيتأكد في الحشود الاحتجاجية التي ظلت تمخر عباب المناطق والمدن المتوسطة والصغيرة داخل المغرب.

3.التوتر الاجتماعي في جغرافيا الهامش: قراءة من زاوية الديمغرافيا السياسية

شهد المغرب منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي تصاعد العديد من الحركات الاحتجاجية التي شكلت، نسبيًّا، قطيعة مع طبيعة الانتفاض العنيف الذي طالما ميّز التاريخ الاجتماعي للإيكولوجيات الحضرية والقروية. وقد رافق هذا التحكم الذاتي والجمعي في الاقتصاد النفسي للعنف، بروز احتجاجات سلمية في أطراف المغرب ومدنه المتوسطة والصغيرة، مسجلة بذلك نقلة نوعية على مستوى قدرة المجالات الهامشية على التعبئة ضد الأضرار الناتجة من الانحسار المجالي لسياسات التنمية في بلد مثل المغرب. لقد كانت المطالب على العموم تتمحور حول الشروط الاقتصادية والاجتماعية الضرورية للعيش الكريم، وظلت دوافع الاحتجاج تنهل من السجلات القاعدية ذات الطابع الفزيولوجي لهرم ماسلو. كان البراديغم التفسيري السائد يطوف، مع استثناءات قليلة، حول نظرية الحرمان النسبي ولا يكاد يبرحها (بنيس 2014؛ الحبيب استاتي 2017). هكذا كانت توصف في الغالب تلك الاجتجاجات المندلعة في المناطق

المختلفة من المغرب العميق. إلّا أن احتدام الاحتجاجات المرتبطة بما سمي بالربيع العربي أوالديمقراطي، ما لبث يزود الملاحظين بانطباعات مغايرة. فإضافة إلى استعادة المدن الكبري كالرباط والبيضاء وطنجة وفاس، دورها المركز في قيادة تلك الاحتجاجات، برزت على السطح قصدية مطلبية تسائل الثقافة السياسية السائدة وتشير بأصابع الاتهام مباشرة إلى الدوائر الرسمية، محملة إياها مسؤولية اللاعدالة البنيوية وكذا إرادة تأبيد آليات التسلط السياسي.

لم يعد التمييز الذي كان سائدًا في الخطاب السياسي إلى أمد قريب، بين القرية والمدينة على مستوى التنمية المجالية مجديًا ولا قادرًا على إقناع الملاحظين والمواطنين على السواء؛ ليس لأن السياسيات الترابية في المغرب ظلت قمينة بالقضاء على التباينات الملحوظة في تكافؤ الفرص على مستوى الخدمات الأساسية، بل لأن انشطارات متعددة الأبعاد في وتيرة النمو لم تنفك تكشف عن نفسها مذكرة بالطابع السنغفوري للتنمية كما رسم ملامحها بدقة الأنتروبولوجي الأميركي ذائع الصيت كليفورد غيرتز، في دراسة قيمة حول قضايا التنمية في الأنظمة السياسية للدول حديثة العهد بالاستقلال (Geertz, 1977). أمام استفحال التباينات المجالية، لم يعد بإمكان السلطات الرسمية الاستمرار في ممارسة الإنكار. فمع انطلاق الحوار الوطني حول إعداد التراب الوطني منذ ما لا يقل عن نصف عقد من الزمن، تم الاعتراف الرسمي بحقيقة الاختلالات والتباينات التي أوردها تقرير الخمسينية في العام 2006 بالصيغة التالية (Le Maroc Possible 2006,62) :

> *"إن حكامة المجال بمفهومها الراهن، لم تدرج إلا بشكل متأخر في إطار منطق إعداد التراب: ذلك المنطق الذي يتعين أن يستحضر على الدوام ضرورة ضمان التوازنات المجالية والتنافسية الترابية وتناسق البرامج التنموية الموجهة نحو المجالات الترابية .... رغم أنه يظل من الضروري تأكيد كون هذه الاختلالات تبقى مطروحة بحدة في بلادنا: ذلك أن حوالى 40% من الثروات الوطنية تتمركز في 1% من التراب الوطني، بما في ذلك المناطق القروية. كما أن 77 % من التراب الوطني لا تسهم سوى بنسبة 10% من القيمة المضافة الوطنية."*

لكنّ محرّري التقرير استدركوا قليلًا، محذرين من مغبة إجراء تقابل تبسيطي بين المناطق الساحلية والداخلية. وقد انتبه مبكرًا، أحد كبار الباحثين في العلوم الاجتماعية في المغرب، الدكتور أحمد أغبال، إلى الاختلالات المترتبة عن هذه الوضعية داعيًا الباحثين إلى الانتباه إلى طبيعة التفاعلات الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تنتج من مثل هذه الوضعيات. كانت هذه الإشارة تعني بالتحديد إقبال المغرب على موجة من الاضطرابات الاجتماعية، خصوصًا في المناطق التي لم تأخذ قسطها الوافر من التنمية

المجالية والاجتماعية (أغبال 2009)، وهو الأمر الذي تأكد بالملموس في المغرب الهامشي في السنوات الموالية.

بالطبع، لا يعكس التقابل الثنائي الذي أورده تقرير الخمسينية حقيقة التفاوتات المجالية، ويبدو أن المعطيات التي تنشرها المندوبية السامية للتخطيط تسمح ببناء تصنيف تنموي رباعي للتراب المغربي ينتظم وفق السلم الآتي حسب درجة التنمية: مناطق ساحلية حضرية، مناطق داخلية حضرية، مناطق ساحلية شبه-قروية ثم مناطق داخلية شبه-قروية.

يتضح بالملموس أن جغرافية الاحتجاجات منذ مطلع القرن الـ21 شملت المناطق الساحلية شبه-القروية والمناطق الهامشية للمغرب. ويوضح الشكل الآتي تطور الاحتجاجات التي بدأت تهز المدن الهامشية في المغرب ابتداء من العام 2010.

الشكل 4. تطور الاحتجاج في المدن الهامشية للمغرب

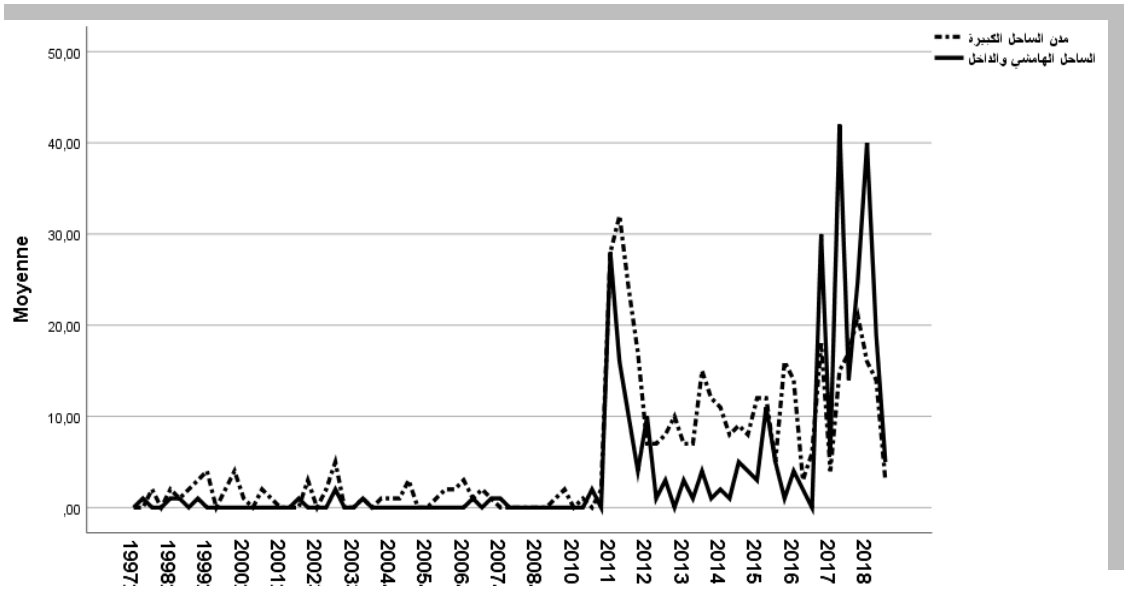

المصدر: بيانات شخصية بناها الباحث اعتمادًا على معطيات ACLED
(https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?view=chart)

تؤكد نتائج هذا المنحنى أن بؤرة التوتر الاجتماعي قد انتقلت إلى داخل المغرب وسواحله الهامشية، وذلك بعد مدة من سيطرة المدن الساحلية الكبرى كالرباط والبيضاء على خريطة الاحتجاجات. ومما لا شك فيه أن التشكل الديمغرافي لطبقة من الشباب المتعلم التواق إلى الحرية والاستقلالية، والحاصل على مستويات من التعبئة المعرفية والموارد الثقافية الضرورية لقيادة الحراك ليس بمعزل عن العنفوان

المستمر الذي شهده الحراك. تمرَّس هؤلاء في الجامعات ذات التاريخ النضالي كوجدة وفاس والرباط، وانخرطوا في شبكات جمعوية وتنظيمات نقابية أكسبتهم حرفية كبيرة مشكلين نواة أساسية في تدبير الاحتجاجات. وتحدو هؤلاء الشباب رغبة واضحة في النضال من أجل المساواة بمعانيها المتعددة. ويبدو أن جذوة الاحتجاج هذه، تجعل من الاستعراض الاحتجاجي للجسد متعة مفارقة، خصوصًا أنها تعبر عن إحساس عميق بالظلم والحرمان.

شكلت هذه الفئة العمرية مركز الثقل في توفير الطاقة البدنية والنفسية للاحتجاج. وقد ساعدت وحدة الدوافع والانتماء الجغرافي والهوياتي في توطيد العلاقات البينذاتية الضرورية لكل فعل جمعي. ويتأكد ذلك من خلال فحص المؤشر الديمغرافي للانتفاض، لا سيّما في المناطق التي شكلت قطب الرحى في الاحتجاجات طويلة الأمد. ويتعلق الأمر بالحسيمة وجرادة وزاكورة-ورزازات. ويوضح الجدول أدناه تطور هذا المؤشر:

الجدول 1. تطوّر المؤشر الديمغرافي للانتفاض في ثلاث مناطق من المغرب

المنطقة	1982	1994	2004	2014
الحسيمة	2,34	1,75	1,69	1,50
جرادة	2,23	1,43	1,50	1,34
زاكورة- وزازات	1,91	1,60	1,83	1,59

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الإحصاء العام للساكنة والسكنى

يوضح الجدول أنّ المناطق التي عرفت في الآونة الأخيرة احتجاجات عارمة تمتلك رصيدًا ديمغرافيًّا ثقيلًا من حيث حجم الفئة الطالبة للشغل على حساب الفئة العمرية التي من المفترض أن يوفر نشاطها المهني فرص شغل جديدة لفائدة الأجيال الصاعدة. وبصرف النظر عن بعض التدبدبات البسيطة، بقي المؤشر مستقرًّا عند معدلات عليا تتجاوز 1.4. وهو ما ظلّ ينذر بوقوع اضطرابات اجتماعية. لقد تراكم جيش من العاطلين عن العمل والباحثين عن الشغل على مدى العقد الأخير، وتراكمت معه مشاعر الحرمان النسبي المرتبطة بضيق الفرص وانسداد الأفق. وإذا أخذنا في الحسبان انحسار الأفق المهني بعد تراجع الأدوار الاجتماعية للدولة (Catusse and ALL 2010)، فإن تراكم معدل البطالة لدى الفئة الأولى والثانية، قد ساعد من دون شك في التشكل الديمغرافي للجمهور الاحتجاجي.

خاتمة

أوضحت النتائج التي أوردناه أعلاه أن حفاظ الفئة العمرية 15-29 على عنفوانها الديمغرافي على حساب الفئة 30-44، ينذر بدخول الاجتماع السياسي مرحلة الاضطراب، خصوصًا حين يكون النسيج الاقتصادي للدولة غير قادر على مواجهة معدلات التضخم والأفواج الصاعدة من الفئات الطالبة للاندماج المهني. وتوضح المناطق قيد الدرس أن استقرار المؤشر الديمغرافي في القيم العليا (فوق 1.4) لمدة طويلة، يشكل عنصرًا حاسمًا في اندلاع الاحتجاجات. وتنسجم هذه النتيجة حول البعد الاحتجاجي للديمغرافيا السياسية مع الأدبيات والأبحاث الميدانية التي قام بها الباحثون عبر العالم، في سياقات مغايرة.

ورغم السياسات الديمغرافية للمغرب الهادفة إلى التحكم في الولادات من خلال الحث التوعوي على تحديد النسل والاهتمام بصحة الأم، فإن نسبة الشباب لا تزال مرتفعة لا سيّما في المناطق المتواجدة في الداخل وفي السواحل الهامشية التي تفتقر إلى نسيج اقتصادي قادر على استيعاب الفئات العمرية الصاعدة والمطالبة للشغل. وهو ما يسائل بشكل جدي سياسات التنمية الترابية من موقع العدالة المجالية في المغرب. ومن الملفت للانتباه، بروز هذه التيمة على رأس المطالب الاجتماعية والاقتصادية للحركات الاحتجاجية في المناطق المدروسة.

لكن رغم أهمية الديمغرافيا السياسية ووجاهة النتائج المتوصل إليها في هذا الإطار، فإن تأثير العوائد الثقافية والمادية للهجرة على مستوى تقويض التراتبيات الاجتماعية التقليدية في الحسيمة وجرادة وجنوب المغرب، لا يسري من دون مفعول على بنية العلاقة الاجتماعية بالسلطة. فالفعل الاحتجاجي لا تقتصر دواعيه على سواعد الحراك، وإنما تنهل ديانامياته أيضًا من السجلات الثقافية والهوياتية الجمعية في تفاعل مع بنية الفرص السياسية المتاحة والوضع الاقتصادي للمحتجين. وتشهد هذه الأبعاد مجتمعة على نسبية النتائج المتوصل إليها. وبإمكان الأعمال البحثية ذات المنطلقات النظرية المغايرة، حول الحركات الاحتجاجية أن تبحث في دور العوامل الأخرى فيما يخص الحث المباشر وغير المباشر على الانتفاض ضد السياسات العامة. ويظل السؤال الرئيسي هو معرفة كيف تتفاعل تلك العوامل المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مع الديمغرافيا السياسية في اندلاع الاحتجاجات.

مراجع الدراسة

باللغة العربية

- أغبال، أحمد. 2009. **الإسلام والسياسة وقضايا الإصلاح في المجتمع المغربي، نتائج استطلاع الرأي حول الإصلاح بالمغرب**. الرباط : مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية.

- الحبيب استاتي، زين الدين. 2017. "الممارسة الاحتجاجية بالمغرب: دينامية الصراع والتحول". **مجلة عمران**. العدد 19(5)، ص 141-162.

- الحبيب استاتي، زين الدين. 2017. "الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان :في الحاجة إلى تنويع المقاربات التفسيرية" **مجلة عمران**. العدد 22(6)، ص 165-186.

السعدي، محمد. 2019. **حراك الريف : ديناميات الهوية الإحتجاجية**. سليكي أخوين للطباعة والنشر. طنجة.

- بنيس، سعيد. 2014. "المجتمع المدني والفعل الاحتجاجي بالمغرب: الأنساق المفاهيمية الجديدة". **مجلة أبحاث**. العددان 59-60.

- حوكا، بن أحمد، وحسن دنان و محمد النضر. 2018. "احتجاجات الريف المغربي: من الديمغرافيا السياسية إلى فنومنولوجيا الذاكرة". **المستقبل العربي**. عدد 467، ص 68-90.

باللغتين الإنجليزية والفرنسية

- Boudon, Raymond. 2003. *Raisons, bonnes raisons.* Paris : Editions Puf.

- Catusse, Myriam. 2010. « Maroc : un fragile État social dans la réforme néolibérale », dans Myriam Catusse, Blandine Destremau et Éric Verdier (dir.), L'État face aux « débordements » du social au Maghreb. Formation, travail, protection, Paris, Karthala: 121-148.

- Collier, Paul, and Anke Hoeffler. 2004. *Greed and Grievance in Civil War*. Oxford Economic Papers. 56: 563–595.

- Corcoran, Katie E., David Pettinicchio, And Jacob Young T. N. 2015. « Perceptions of Structural Injustice and Efficacy: Participation in Low/Moderate/High-Cost Forms of Collective Action ». *Sociological Inquiry*. *85(3)* : 429-461.

- Couchard, Françoise, Joël Sipos and Wolf Mareike. 2005. *Phobie et paranoïa : Étude de la projection*. Paris: Editions Dunod.

- Douglass, C. North, John Joseph Wallis, and Barry R. Weingast. 2009. *Violence and Social Orders: A Conceptual Framework for Interpreting Recorded Human History*. New York, Cambridge University Press.

- El Maslouhi**,** Abderrahim. 2009. « La gauche marocaine, défenseure du trône. Sur les métamorphoses d'une opposition institutionnelle », *L'Année du Maghreb*, V : 37-58.

-Fearon, James D., and David D. Laitin. 2003. « Ethnicity, Insurgency, and Civil War ». *American Political Science Review* 97:75–90.

- Freud, Sigmund. [1921] 2012. *Psychologie collective et analyse du moi*. Paris : Edition Payot et Rivages.

- Geertz, Clifford. 1977. « The Judging of Nations: Some comments on the assessment of regimes in the New States», *Archives Européennes de Sociologie*. 18 (2) : 245-261.

- Goldstone, Jack. 2001. « Demography, Environment, and Security ». In: Paul F. Diehl and Nils Petter Gleditsch (Eds): *Environmental Conflict*, Boulder: Westview Press: 84-108.

- Goldstone, Jack. 2002. « Population and Security: How Demographic Change Can Lead to Violent Conflict. » *Journal of International Affairs*. 56(1): 3–22.

- Goldstone, Jack., 2016. *Revolution and Rebellion in the Early Modern World*. Berkeley: University of California Press. 25th Anniversary Ed. Revised. New York: Routledge.

- Goldstone, Jack., Monty G. Marshall. & Root Hilton. 2014. « Demographic growth in dangerous places: Concentrating conflict risks ». *International Area Studies Review*. 17 (2): 120-133.

- Hodler, Roland. 2018. « The Political Economics of the Arab Spring ». *Economic Inquiry*. 56 (2) : 821-836.

- Hougua, Ben Ahmed. 2019. « Intermittent breaks of public order in Moroccan political Context: An ARDL approach to the dynamics of protest mobilizations (1997-2018) », Sent to *Conflict management and peace Journal*.

- Hougua, Ben Ahmed. 2018. « Culture politique et action protestataire au Maroc ». Thèse pour l'obtention du doctorat en sciences politiques. Fsjes-Université Mohamed V, Rabat.

- Jazayeri, Karen Bodnaruk. 2016. « Identity-Based Political Inequality and Protest: The Dynamic Relationship Between Political Power and Protest in the Middle East and North Africa ». *Conflict Management and Peace Science*. 33 (4) : 400-422.

- Korotayev, Andrë. and Julia Zinkina. 2011. « Egyptian Revolution: A Demographic Structural Analysis. » *Entelequia. Revista Interdisciplinar*. 13: 139–169.

- Le Maroc possible. 2006. *Cinquante ans du développement humain, perspective 2025*.

- Munro, G. David and Zeisberger, Claudia. 2011. « Demographics: The Ratio of Revolution ». INSEAD Working Paper No. 2011/42/DS. Available at https://ssrn.com/abstract=1799868 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1799868.

- Orlov V. Vladimir.1999. *Despotisme non despotique. Tribu, Etat et Islam au Maroc Alaouite* (mi-XVIII Ŕ début de XIX siècle). *EJOS II*, 2 : 1-13.

- Ortmans, Oscar, Elisabetta Mazzeo, Kira Meshcherina, and Andrey Korotayev. 2017. « Modeling Social Pressures Toward Political Instability in the United Kingdom after 1960: A Demographic Structural Analysis ».*Cliodynamics* 8: 113–158.

- Rachik, Abderrahmane. 2016. *La société contre l'Etat : Mouvements sociaux et stratégie de la rue au Maroc.* Casablanca : La Croisée des Chemins, Essais.

- Raleigh, Clionadh, Andrew Linke, Håvard Hegre and Joakim Karlsen. 2010. "Introducing ACLED-Armed Conflict Location and Event Data." Journal of Peace Research 47(5): 651-660.

- Sommier, Isabelle. 2009. « Cycle de mobilisation », in Olivier Fillieule et al., *Dictionnaire des mouvements sociaux*. Presses de Sciences Po « Références » : 173-180.

- Turchin, Peter, Sergey Gavrilets, and Jack A. Goldstone. 2017. « Linking "Micro" to "Macro" Models of State Breakdown: Improving Methods for Political Forecasting ». *Cliodynamics* (8) : 159–181.

- Turchin, Peter. 2013. « Modeling Social Pressures Toward Political Instability ». *Cliodynamics.* 4 : 241–280.

- Turchin, Peter. and Korotayev Andrë. 2006. « Population Dynamics and Internal Warfare: a Reconsideration ». *Social Evolution and History.* 5(2) : 121-158.

- Urdal, Henrik. 2006. « A Clash of Generations? Youth Bulges and Political Violence ». *International Studies Quarterly.* 50(3) : 607–630.